الفعل المضارع بعد الفاء المسبوقة بالنفي في القرآن الكريم

أ.م. د. علي ناصر محمد

جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد

١٤٣١هـ ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخّص البحث :

تناولت هذه الدراسة المعاني الواردة في الفعل المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة بالنفي في اللغة العربية والقرآن الكريم ، وقد تبيّن للباحث أنّ هذا الفعل ورد في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم ، نُصِب في موضعين منها على معنى السببية ، ورُفع في الموضع الثالث الذي اختلف كثير من النحويين والمفسرين في توجيه معنى الرفع فيه. وقد رجّح الباحث رفع الفعل على معنى الاستئناف في هذا الموضع مخالفا لجمهور النحويين والمفسرين لأن قرائن السياق تؤيّد هذا المعنى في مواضع أخرى مختلفة من القرآن الكريم.

The present tense after al-fa, pre the negative in Al Quran Al-karem

This study deal with meaning found in the present tense follow Al-fa, pre the negative in Arabic language and Al-Quran Al-karem .

The researcher conclude that the present tense came in three positions in Al-Quran Al-Karem , nuseb in two positions in meaning of causation, and the Rafa in Third position with discussion from many of grammarian and explainers to explain the Al-Rafa meaning .

The researcher preponderate the Al-Rafa in meaning of Al-Isteanaf in this position opposite the whole opinions of grammarians and explainers because the proofs terms agree with this meaning in another different positionof Al-Quran Al-Karem.

المُقدّمة :

الحمد لله الذي بحمده تدوم النعم، والصلاة والسلام على نبيه وصفوة خلقه الخاتم، وعلى آله الطيبين أهل الجود والكرم، وصحبه المختارين لهذا الدين القيّم،

وبعد :

فمن خصائص لغتنا العربية تنوّع أساليبها، وسعة معانيها، وإيجاز ألفاظها، وكثرة مراميها، ومن سعة المعنى وتنوّع الأسلوب مع إيجاز اللفظ الفعل المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة بالنفي، كقولنا: (ما تأتيني فتحدّثني)، فقد ذكر له علماء العربية أربعة معانٍ، معنيان منها للرفع ومعنيان للنصب .

وقد ورد هذا الأسلوب في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم، نُصِبَ الفعل بعد الفاء في موضعين منها، ورُفِعَ في الموضع الثالث. وكان للنحويين والمفسّرين كلام في توجيه الآيات التي ورد فيها هذا التعبير، وعلة اختيار الرفع في الآية الثالثة دون النصب الذي اختير في الآيتين الأخريين مراعاة للفاصلة التي خُتِمت بها آيات السورة، وأنكر فريق آخر منهم هذا المذهب.

وقد اورد الباحث الرأي الذي اجمع عليه جمهور النحويين والمفسّرين في إعراب الآية، وبيّن موقفه منه من خلال القرائن الواردة في مواضع مختلفة من القرآن الكريم.

توطئة :

يُجمعُ النحويون على أنَّه يجوز في الفعل المضارع الواقع بعد الفاء والواو المسبوقتين بالنفي المحض والطلب المحض، كقولنا: (ما تأتينا فتُحدّثنا)، وقول العرب: (لا تأكلِ السمك وتشرب اللبن) الرفع على الاستئناف، أو العطف على ما قبله، ويجوز فيه وجه ثالث وهو النصب بعد الفاء على معنى السببية، والنصب بعد الواو على معنى المعية. واختلفوا في ناصبه، فذهب البصريون إلى أنَّه منصوب ب(أنْ) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية و واو المعية. وذهب الكوفيون إلى أنَّه منصوب على الصرف بعد فاء السببية، ومنصوب على الخلاف بعد واو المعية، ومعنى الصرف عندهم هو أنَّ آخر الكلام مصروفٌ عن أوّله، ومعنى الخلاف هو أنَّ آخر الكلام خالف أوّله، فأول الكلام طلب أو نفي، وآخره جواب. وأنت ترى أن النصب والخلاف معناهما واحد، فلما خالف آخر الكلام أوله، وصُرف عنه اقتضت هذه المغايرة في المعنى المغايرة في الحركة الإعرابية بين الفعلين، فنُصب الثاني منهما.

وذهب الجرمي إلى أنَّ الفعل منصوب بالفاء والواو لا ب(أنْ) مضمرة بعدهما (١).

فعلى معنى الاستئناف يكون الفعل الأول منفياً أو منْهيّاً عنه، ويكون الفعل الثاني مثْبَتاً، ففي مثال النفي (ما تأتينا فتحدّثُنا) يكون المتكلم قد نفى عن المخاطب الإتيان وأثبت له الحديث، أي (ما تأتينا ولكنَّك تحدثنا) كأن يكون قد كلمه بالهاتف على أيّامنا. وفي مثال النهي (لا تأكلِ السمك وتشربُ اللبن) يكون قد نهاه عن أكل السمك، وأذِن له بشرب اللبن. وعلى معنى العطف يكون الفعل الثاني داخلاً في حكم الفعل الأول نفياً أو نهياً إلا أنَّ العطف بالفاء فيه

معنى الترتيب والتعقيب، ولا يُشترط ذلك في العطف بالواو، ففي مثال النفي على هذا المعنى يكون المتكلم قد نفى عن المخاطب الإتيان والحديث مطلقاً على أي حال، أي ما يكون منك إتيان، وما يكون منك حديث ، برفع الفعلين. وفي مثال النهي يكون المخاطب منهيّاً عن اكل السمك وشرب اللبن مطلقاً مجتمعَين أو متفرقَين، بجزم الفعلين، وتحريكهما بالكسر لالتقاء الساكنين. ولك أنْ تنصب الفعل الثاني عطفاً على الفعل الأول في نحو قولك: لن تأتِيَنا فتحدّثَنا، إذا لم تُرِد أنْ يكون الفعل الثاني متسبباً عن الفعل الأول، على معنى لن تأتينا كي تُحدثنا، وإنما أردتَ نفي الفعلين مطلقاً من غير أن يكون الثاني متعلقاً بالفعل الأول في تحديد حكم النفي.

وأمَّا الوجه الثالث وهو النصب بعد فاء السببية و واو المعية فذكروا له معنيين: إذا كان الفعل مقترناً بالفاء المسبوقة بالنفي، أمّا المعنى الأول في باب النفي في المثال المتقدم (ما تأتينا فتحدّثنا) فعلى تقدير: ما تأتينا مُحدّثاً، أي: ما تأتينا كي تحدّثنا، وعلى هذا المعنى يكون نفي الحديث مطلقاً، ونفي الإتيان مقيداً باقترانه بنفي الحديث، ومثْبتا بخلاف ذلك. وأمّا المعنى الثاني فعلى تقدير: ما تأتينا أبداً فكيف تحدّثُنا، وعلى هذا المعنى ينفى الفعل الثاني لانتفاء الفعل الاول مطلقا، ولو وقع الفعل الأول لاحتمل وقوع الفعل الثاني .

وأمّا نصب الفعل بعد واو المعية في المثال المتقدم فعلى معنى نهي المخاطب عن الفعلين مجتمعين، أي لا يسمح له بأكل السمك إذا كان مصاحبا لشرب اللبن، ولا يُسمحُ له بشرب اللبن إذا كان مصاحبا لأكل السمك، أمّا إذا تفرّقا فله أنْ يأكل هذا وله أنْ يشرب هذا، وإنّما نُهِيَ عن الفعل الثاني لمصاحبته للفعل الأول، وهذا هو الفرق بين النهي هنا، والنهي في باب العطف، فالنهي هنا مقيّد بالمصاحبة، والنهي هناك على إطلاقه .

قال سيبويه: «وتقول (ما تأتيني فتحدثَني) فالنصب على وجهين من المعاني احدهما: ما تأتيني فكيف تحدثني، أي لو أتيْتني لحدّثتني، وأمَّا الآخر: فما تأتيني أبداً إلّا لم تحدّثني، أي منك اتيان كثير ولا حديث منك، وإنْ شئت أشركت بين الأول والآخر فدخل الآخر في ما دخل فيه الأول فتقول: (ما تأتيني فتحدّثُني) كأنك قلت ما تأتيني وما تحدثُني، فمثل النصب قوله عزَّ وجل (لا يقضى عليهم فيموتوا) فاطر (٣٦)، ومثل الرفع (هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون) المرسلات (٣٥- ٣٦)، وإن شئت رفعتَ على وجه آخر كأنك قلت فأنت تحدثنا» (٢) يعني الرفع على الاستئناف.

الفعل المضارع بعد الفاء المسبوقة بالنفي في القرآن الكريم :

ورد الفعل المضارع بعد الفاء المسبوقة بالنفي في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع، نُصب الفعل في موضعين منها بعد فاء السببية، ورفع الفعل في الموضع الثالث، ولم يختلف النحويون والمفسرون في توجيه آيتي النصب على معنى السببية، ولكن كان لهم كلام على آية الرفع، وعلة مخالفتها للنصب الذي ورد في الآيتين الأخريين.

الموضع الأوّل :

وقد جاء في قوله تعالى: **(وَلاَ تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ)** الأنعام (٥٢) فورد الفعل (فتطردهم) منصوباً بأنْ مضمرة وجوباً بعد فاء السببية على مذهب البصريين لوقوعه بعد النفي وهو قوله عزَّ وجل: (ما عليك من حسابهم من شيء) على معنى عموم النفي

المتقدم الذي تسبب عنه نفي الفعل الواقع بعد الفاء، أي ما عليك من حسابهم ولا من حساب غيرهم من شيء كي لا تُجلسهم، وهذا على احد معنيي النصب في نحو قولك (ما تأتيا فتحدّثنا) أي ما تأتينا أبدا فكيف تحدّثنا، وليس على معنى ما تأتينا محدّثا، وقد تأتي لأمر آخر، فيكون نفي الفعل الأوّل مقيّدا بنفي الحديث (٣).

والضمير الهاء في قوله تعالى: **(فتطردهم)** عائد على فقراء المسلمين الذين كانوا يجالسون النبي صلى الله عليه وآله وسلم، روي أنَّ أشرافاً من قريش قالوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لو أقمت هؤلاء لجلسنا نستمع إليك، فهمَّ أنْ يفعل، فنزلت الآية، واختلف في عود الهاء في قوله تعالى: **(ما عليك من حسابهم من شيء)** فقيل هي عائدة على فقراء المسلمين، وقيل هي عائدة على الكفار، والمعنى على هذا الرأي الأخير: لن تُسأل عن كفر المشركين يوم القيامة كي تطرد هؤلاء الفقراء من المسلمين.

وأمَّا الفعل (فتكون) فمذهب أكثر النحويين والمفسّرين أنَّه منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية لوقوعه جواباً للنهي في أول الآية وهو قوله **(ولا تطرد)**، وأجاز فريق منهم أنْ يكون الفعل (فتكون) معطوفاً بالفاء على الفعل (فتطردهم) (٤).

الموضع الثاني :

وجاء في قوله تعالى : **(وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ)** فاطر (٣٦) فنُصِب الفعل (يموتوا) بأنْ مضمرة وجوباً بعد فاء السببية لأنَّه وقع جواباً للنفي في قوله **(لا يقضى)**، والمعنى لا يقضى عليهم كي لا يموتوا، فانتفى عنهم الموت

لانتفاء القضاء عليهم، فيكون نفي الفعل الأول على إطلاقه، وهذا احد معنيي النصب بعد فاء السببية على ما تقدَّم، وليس المعنى: لا يقضى عليهم بالموت، وقد يقضى عليهم بغيره (٥) قال أبو حيان: «وقرأ الجمهور (فيموتوا) بحذف النون منصوبة في جواب النفي وهو على احد معنيي النصب، فالمعنى انتفى القضاء عليهم فانتفى مسببه، أي لا يقضى عليهم ولا يموتون، كقولك: (ما تأتينا فتحدّثنا)، أي ما يكون حديث، وانتفى الإتيان فانتفى الحديث، ولا يصح أنْ يكون على المعنى الثاني من معنى النصب لان المعنى: ما تأتينا محدّثاً، إنما تأتي ولا تحدّث، وليس المعنى هنا لا يقضى عليهم ميتين» (٦) يعني انه لا يقضى عليهم بالموت دون غيره من القضاء، لأنه لا يقضى عليهم أصلاً .

وقرأ الحسن والثقفي (فيموتون) بإثبات النون على معنى العطف برفع الفعلين أي: لا يقضى عليهم ولا يموتون. وهي قراءة شاذة (٧).

الموضع الثالث :

وقد ورد في قوله تعالى: **(هَذَا يَوْمُ لا يَنطِقُونَ (٣٥) وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)** المرسلات (٣٥- ٣٦) فاختير الرفع في الفعل (فيعتذرون) بعد الفاء المسبوقة بالنفي في قوله تعالى: (لا يؤذن لهم) وقد ذهب فريق من النحويين والمفسرين إلى أنَّ الرفع جاء هنا لمناسبة رؤوس الآي ومراعاة للفاصلة التي ختمت بالنون في قوله تعالى: (للمكذبين) (ينطقون) (الأُولين) (فكيدون) المرسلات (٣٤- ٣٩) ولولا ذلك لجاز أن يقال (فيعتذروا) بالنصب على معنى السببية.

قال الكسائي : «(ولا يؤذن لهم فيعتذرون بالنون) في المصحف لأنه رأس آية ، (ولا يقضى عليهم فيموتوا) بغير نون لأنه ليس رأس آية ، ويجوز في كل واحدة منهما ما جاز في صاحبها» (٨)

وقال الفراء : « نويت بالفاء أنْ تكون نسقاً على ما قبلها ، واختيرَ ذلك لأن الآيات بالنون ، ولو قيل (فيعتذروا) بالواو لم يوافق الآيات ، وقد قال تعالى (لا يقضى عليهم فيموتوا) بالنصب ، وكلٌّ صواب» (٩)

وقال الطبري « **(فيعتذرون)** رفعاً عطفاً على قوله **(ولا يؤذن لهم)** ، وإنما اختير ذلك على النصب وقبله جحد لأنَّه رأس آية ، قُرِنَ بينه وبين سائر رؤوس الآي قبلها ، ولو كان جاء نصباً كان جائزاً كما قال **(لا يقضى عليهم فيموتوا)** وكل ذلك جائز فيه» (١٠)

ولا يمكن التسليم بهذا الرأي لانَّ أصحابه غلَّبوا جانب الشكل على المضمون وكأنهم لم يجدوا فرقاً كبيراً في المعنى بين النصب على السببية والرفع على العطف والتشْريك ، وما قصد إليه المولى عزَّ وجل في اختيار الرفع في هذا الموضع دون غيره. فالعطف على معنى اجتماع الفعلين من غير أنْ يكون نفي الفعل الثاني مرتبطا بنفي الأوّل ، أو مُسَبَّبا عنه ، لأنّك تقول ما قام زيدٌ ، وما قامَ عمرو ، بنفي الفعلين ، وتقول قامَ زيدٌ ولم يقم عمرو ، بإثبات الأولّ ونفي الثاني. وأمّا نصب الفعل الثاني على معنى السببية فيشترط في نفيه أنْ يكون مرتبطا بنفي الأوّل ، ومُسَبَّبا عنه. فعلى معنى رفع الفعل (يعتذرون) في الآية على العطف يكون نفي الاعتذار مستقلا بذاته ، غير مرتبط بالنفي الأوّل ولا مسبَّب عنه ، أي لا يعتذرون ، أُذِنَ لهم بِذلك أم لم يؤذَن. وأمّا على نصبه على معنى السببية فيكون نفيه لانتفاء الفعل الأوّل مطلقا ، أي لا يؤذَن لهم بأي شيء ، فكيف يعتذرون ، ولو أُذِن لهم لاحتمل أنْ يعتذروا ، وهذا أحد وجهَي

النصب على معنى السببية ، أو لا يؤذَن لهم بالاعتذار فلا يعتذرون ، وقد يؤذَن لهم بغير ذلك ، وهذا هو الوجه الثاني من وجهَي النصب على معنى السببية ، ويضعّفه قوله تعالى في الآية التي سبقتها : (هذا يوم لا ينطقون) ، فإذا كانوا لا ينطقون فلا يؤذن لهم بالاعتذار ولا بغيره.

قال الزمخشري مستبعداً معنى النصب في هذا الموضع : «(فلا يعتذرون) عطف على يؤْذن منخرط في سلك النفي ، والمعنى لا يكون لهم إذن واعتذار متعقّب له ، من غير أنْ يُجعل الاعتذار مسبَّباً عن الإذن ، ولو نصب لكان مسبَّباً عنه لا محالة» (١١).

وقال البيضاوي مضعِّفاً النصب في الفعل (يعتذرون) : «عطَفَ (ويعتذرون) على (يؤْذن)لِيدل على نفي الإذن والاعتذار عقيبه مطلقا ، ولو جعله جوابا لدلّ على أنّ عدم اعتذارهم لِعدم الإذن ، فأوهم ذلك أنّ لهم عذرا ، لكن لا يؤْذن لهم فيه»(١٢) .

وقال أبو حيان منكراً على من أجاز النصب مع الرفع في الآية المتقدمة : (فيعتذرون) عطفاً داخلة في حيز النفي ، أي فلا إذن فاعتذار ، ولم يُجعل الاعتذار متسبباً عن الإذن فينصب». ونقل عن ابن عطية أنَّ (فيعتذرون) لم ينصب لتشابه رؤوس الآي والوجهان جائزان يعني الرفع والنصب ؛ وأنكر ابو حيان عليه ذلك لان معنى الرفع في الآية غير معنى النصب ، فعلى معنى الرفع يكون الفعل الثاني داخلا في حكم الفعل الأول المنفي أي لا إذن فاعتذار ، وعلى معنى النصب يكون الفعل الثاني متسبباً عن الأوّل (١٣).

ثم إنَّه لا يُتصوَّر أن تكون الفاصلة على حساب المعنى ، وإنما تكون متممة لأمور بيانية لفظية ومعنوية قصد اليها المولى عزَّ وجل ، ولو كانت الفاصلة مُرادة لذاتها لَقيل في آخر سورة الضُّحى (فخبِّر) بدلاً من (فحدِّث) لِتوافق ما قبلها في

الفاصلة وهو قوله تعالى: **(فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ (٩) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ)** الضحى (٩_١٠)، لكنَّ الآية لما كانت في معرض شكر العبد لربِّه على نعمه التي لا تعُد ولا تحصى [وفي مقدمتها نعمة الإسلام] والمداومة على هذا الأمر كل وقت وحين اختيرت لفظة (فحدِّث) لانَّ الحديث فيه معنى التكرار، والخبر قد يكون لمرة واحدة (١٤).

وذهب جمهور النحويين والمفسرين إلى أنّ الرفع في قوله تعالى (فيعتذرون) جاء على معنى العطف ونفي الفعلين، أي لا إذن ولا اعتذار، من غير أنْ يكون الثاني مسبَّباً عن الأوّل، وانما جُمع النفي بين الفعلين على إطلاقه (١٥) . وهذا الوجه كوجهي النصب على معنى السببية ينفي أنْ يقع الاعتذار مِن الكفار يوم القيامة، ولا أجدني مع القائلين بهذا الرأي على كثرتهم، بل الراجح فيما أرى أنْ يُحمل الرفع على معنى الاستئناف، أي لا يؤذن لهم بالاعتذار، ومع ذلك هم يعتذرون لهول ما يجدون من العذاب في ذلك اليوم، وقرائن السياق تُنْبئ بهذا المعنى في غير موضع من القرآن الكريم كقوله تعالى: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)** التحريم (٧)، فلا ينهاهم عن الاعتذار إلا بعد أنْ يعتذروا، وقوله تعالى: **(فَيَوْمَئِذٍ لاَّ يَنفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعْذِرَتُهُمْ وَلا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ)** الروم (٥٧) وقوله تعالى: **(يَوْمَ لا يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ)** غافر (٥٢)، ويقوّي هذا الوجه [اعني رفع الفعل (يعتذرون) على الاستئناف] قوله تعالى في الآية التي سبقتها (هذا يوم لا ينطقون) المرسلات (٣٥) فنفى عنهم النطق هنا، وقد نطقوا في مواضع أُخرى مِن القرآن الكريم كقوله تعالى: **(قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ (١٠٦) رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ)** المؤمنون

(١٠٦- ١٠٧) وقوله تعالى: **(قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ)** غافر (١١).

وقد تنبه المفسرون إلى هذا الأمر فقالوا إنّ المعنى لا ينطقون نطقاً ينفعهم، وإذا كانوا لا ينطقون نطقا ينفعهم فكأنّهم لا ينطقون، أي إنّ نفي النطق ليس على الإطلاق، أو إنّه لطول ذلك اليوم ينطقون في وقت ولا ينطقون في وقت آخر (١٦)

ولم أجد أحداً من النحويين والمفسرين يقول برفع الفعل (فيعتذرون) على الاستئناف إلا ما ذكره أبو البقاء العكبري من تجويز الرفع على العطف، أو الاستئناف من غير انْ يرجِّح أيّا منهما (١٧).

والله أعلم.

نتائج البحث

١.ذكر علماء العربية أربعة معانٍ للفعل المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة بالنفي ، اثنان منها للنصب بعد فاء السببية وهما نفي الفعل الثاني لانتفاء الفعل الأوّل مطلقاً ، أو نفي الفعل الثاني لانَّ الأوّل لم يكن مُسبِّباً له ، وإنما وقع لأمرٍ آخر. والثالث الرفع عطفاً على ما قبله على معنى نفي الفعلين مطلقاً مجتمعَين أو متفرقَين. والرابع الرفع على الاستئناف على معنى إثبات الفعل الثاني ، ونفي الفعل الأوّل.

٢. ورد الفعل المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة بالنفي في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم ، نُصِبَ في موضعين منها في الآية الثانية والخمسين من سورة الأنعام ، والآية السادسة والثلاثين من سورة فاطر ، ورُفِعَ في الموضع الثالث في الآية السادسة والثلاثين من سورة المرسلات.

٣. لم يختلف علماء العربية في توجيه آيتي النصب على معنى السببية ، ولكنهم اختلفوا في توجيه آية الرفع ، فذهب فريق من النحويين والمفسرين إلى أنَّ رفع الفعل (يعتذرون) في قوله تعالى: **(وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)** المرسلات (٣٦) جاء مراعاة للفاصلة ، لانَّ الآيات التي قبلها والآيات التي بعدها خُتِمت بالنون ، ولولا ذلك لنُصب الفعل على معنى السببية. ويرى الباحث كما رأى غيره أنَّ الفاصلة لا يمكن أن تكون على حساب المعنى ، ومعنى السببية غير مراد في هذه الآية لأنَّه قد يوهم أنَّ لهم عذراً ، ولكن لا يؤذن لهم به.

٤. ذهب جمهور النحويين والمفسرين إلى أنَّ رفع الفعل (يعتذرون) في الآية جاء على معنى العطف ، بنفي الفعلين ، أي ليس لهم إذن ولا اعتذار ، ولم يسلّم الباحث بهذا الرأي على كثرة القائلين به ، وإنما رجّح أنْ يكون رفع الفعل

(يعتذرون) على معنى الاستئناف، أي لا يؤذن لهم بالاعتذار، ومع ذلك هم يعتذرون لهول ما يجدون من العذاب، ويؤيد هذا المعنى اعتذارهم في مواضع أُخرى من القرآن الكريم كقوله تعالى: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)** التحريم (٧) فلا ينهون عن الاعتذار إلا بعد أنْ يعتذروا.

الهوامش

١. يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/٥٥٥-٥٥٨، وشرح الرضي على الكافية : ٤/٦٩-٧٠، ومغني اللبيب : ٤٧٢ و٧٣٤.

٢. الكتاب : ٣/٣٠-٣١ ، ويُنظر: سر صناعة الإعراب: ١/٢٧٠-٢٧٦.

٣. يُنظر: معاني القرآن للأخفش: ١/٢٣٩، والبحر المحيط: ٤/١٤١.

٤. يُنظر: تفسير الكشاف: ٢/٢٨، والمحرر الوجيز: ٢/٣٤٩، وتفسير أبي السعود: ٣/١٣٩.

٥. يُنظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/٣٧٤، وإعراب القرآن لابن سيدة: ٧/٢٣٠ وتفسير الكشاف ٣/٦٢٤، وأوْضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ٤/١٧٨.

٦. البحر المحيط: ٧/٣٠١.

٧. يُنظر: المحتسب: ٢/٢٠١، ومعجم القراءات القرآنية: ٤/١٥٣.

٨. إعراب القرآن للنحاس: ٣/٣٧٤.

٩. معاني القرآن: ٥/١٧٥.

١٠. جامع البيان في تأويل القرآن: ٢٤/١٤٢ ، ويُنظر: المحرر الوجيز ٥/٣٩٣، وتفسير الخازن: ٧/١٩٨.

١١. تفسير الكشاف: ٤/٦٨٢.

١٢. تفسير البيضاوي: ٥/٤٣٦.

١٣. البحر المحيط: ٨/٣٩٩ ويُنظر المحرَّر الوجيز ٥/٣٩٣.

١٤. يُنظر: التفسير البياني للقرآن الكريم : ١/٣٥.

١٥. يُنظر: إعراب القرآن للنحاس: ٥/١٢٢، وإعراب القرآن لابن سيدة: ٧/٢٣٠ و٨/١٧٥ وتفسير القرطبي: ١٩/١٦٦، وأوْضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤/١٨٥،

والبحر المديد: ٣٢٢/٨، وتفسير أبي السعود : ٨١/٩، وروح المعاني: ١٧٧/٢٩، والتحرير والتنوير: ٤٤٠/٢٩.

١٦. يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٦٥/٢، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن: ٢٧٩/٢ وهُما كتاب واحد مع اختلاف التسمية.

المصادر والمراجع

١. إعراب القرآن الكريم: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ) تحقيق زهير غازي زاهد، الناشر عالم الكتب، بيروت لبنان ١٩٨٨م.

٢. إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات: الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ) الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ١٩٧٩م.

٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧ه)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت- لبنان.

٤. أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت٦٨٥ه)، دار الفكر –بيروت- لبنان.

٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١ه)، الطبعة الخامسة، دار الجيل –بيروت- لبنان، ١٩٧٩م.

٦. البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥ه)، تحقيق الشيخ عادل احمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض، الطبعة الأولى، الناشر دار الفكر العلمية –بيروت- لبنان، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٧. البحر المديد: احمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأدريسي الشاذلي الفاسي أبو العباس (ت٧٠٩ه)، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٨. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦**هـ**) تحقيق علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي، بيروت لبنان.

٩. التحرير والتنوير: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس ١٩٩٧م.

١٠. تفسير أبي السعود المسمّى: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي (ت٩٨٢ه)، دار إحياء التراث العربي – الطبعة الأولى بيروت - لبنان.

١١. التفسير البياني للقرآن الكريم، د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) دار المعارف، الطبعة السابعة، القاهرة.

١٢. تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل: علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي (ت٧٤١ه)، دار الفكر –بيروت- لبنان، ١٣٩٩**هـ** - ١٩٧٩م.

١٣. جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري (ت٣١٠ه) تحقيق احمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠**هـ**- ٢٠٠٠م.

١٤. الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن احمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١ه)، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ١٤٠٥**هـ**- ١٩٨٥م.

١٥. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الآلوسي أبو الفضل (ت١٢٧٠ه)، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

١٦. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ه)، تحقيق د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.

١٧. شرح الرضي على الكافية : رضي الدين الأسترابادي (ت٦٨٨ه)، جامعة قار يونس، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

١٨. الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف ب(سيبويه) (ت١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٨٢م.

١٩. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨ه)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

٢٠. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢ه)، تحقيق علي الجندي و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثانية، دار سزكين للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٢١. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٦ه)، تحقيق عبد السلام عبد الشافعي محمد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية –بيروت- لبنان، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٢٢. معاني القرآن : الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت٢١٥ه)، تحقيق فايز فارس، الكويت، ١٤٠٠هـ- ١٩٧٩م.

٢٣. معاني القرآن : يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧ه)، تحقيق فاتن محمد خليل الليوث، دار إحياء التراث العربي –بيروت- لبنان ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٢٤. معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهَر القرّاء، إعداد د. أحمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثالثة، عالم الكتب بيروت- لبنان ١٩٩٧م.

٢٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١ه)، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الطبعة السادسة، دار الفكر –بيروت- لبنان ١٩٨٥م.